

## المُلخَص

### قراءة في اتفاقية تقاسم المياه بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية

يقدّم هذا الكتاب قراءة في خلفيات اتفاقية تقاسم المياه بين كل من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية الموقّعة في ٢٠١٣/١٢/٩، والتي اتّفق بموجبها على تطوير محطة لتحلية المياه في العقبة على البحر الأحمر، وتكون مشتركة بين إسرائيل والأردن، إضافةً إلى زيادة إطلاق كمية المياه من قبل إسرائيل من بحيرة طبرية لاستخدامها في الأردن، وبيع نحو (٢٠ مليون م٣) من المياه المحلاة من شركة مكروت (Mekorot- מְקוֹרוֹת) الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، ثم أخيراً نقل المحلول الملحي (Brine) من محطة التحلية في العقبة إلى البحر الميت عبر خط أنابيب.

ويتناول الكتاب تلك الاتفاقية من زوايا تقنية وبيئية، ويقرأ خلفياتها التاريخية ويبحث في الأهداف والدوافع الحقيقية من ورائها.

يشير الكتاب إلى أن الحديث اليوم حول إقامة قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت، أو ما يعرف بقناة البحرين أو ناقل البحرين، إنما هي أفكار قديمة ظهرت مع بداية دولة إسرائيل، وقد شابته أفكاراً أخرى حول ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، ووجدت في الفكر الصهيوني قبل ظهور إسرائيل، وبالتالي فإن تلك الاتفاقية ليست وليدة الحاجة الاقتصادية أو المائية الطارئة، وإنما هي ذات خلفيات ودوافع وأهداف سياسية في المقام الأول.

لقد تحول مشروع قناة البحرين من مشروع قومي إسرائيلي إلى مشروع إقليمي تشارك فيه الأطراف الأخرى بموجب اتفاقيات السلام، ولدفع ثمن الخلل الذي أحدثته إسرائيل في تركيبة البحر الميت ونهر الأردن بسبب سياساتها المائية والاقتصادية.

ونظراً للمحاذير البيئية العديدة المترتبة على مشاريع من هذا النوع، فإن الكتاب يؤكد بأن الحل الوحيد لمشكلة البحر الميت هو إعادة نهر الأردن إلى طبيعته، وإيقاف عمليات تلويثه بالمياه العادمة القادمة من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، الأمر الذي يضع إشارات استفهام حول ذرائع هذه الاتفاقية من الناحية البيئية.

وبالعودة إلى الاتفاقية المبرمة بهذا الخصوص، فإن الكتاب يجيب على عدد من الأسئلة الحساسة المثارة حولها، من قبيل مدى ارتباطها بمشاريع الاستيطان الإسرائيلية، وارتباطها بمشروع قناة البحرين، وحقبة الأهداف الإسرائيلية، وارتباطها بسياسة السيطرة على مصادر

المياه كورقة قوة في مسار المفاوضات مع الفلسطينيين، إضافة إلى مدى ارتباطه بسياسة التطبيع وخلق المصالح المشتركة التي تنتهجها إسرائيل في إطار مشروع "الشرق الأوسط الجديد".

ويؤكد الكتاب على أن أبرز الأهداف الإسرائيلية من وراء تلك الاتفاقية تكمن في تعزيز التغلغل الاستيطاني في مناطق الضفة الغربية والنقب على حساب الفلسطينيين، حيث تواجه سياسة توطين اليهود، وخاصة في النقب، أزمة شح المصادر المائية وقلة المشاريع الكبيرة التي من شأنها توفير فرص العمل للمستوطنين، وسيترتب على هذا المشروع توفير كميات كبيرة من المياه لمفاعلات إسرائيل النووية، كما سيُقيم حواجز مائية كبيرة قرب حدودها الممتدة مع مصر والأردن، إضافة إلى إنعاش المنطقة سياحياً على حساب العقبة وسيناء.

ويأتي هذا الاتفاق في وقت تشغل فيه دول المنطقة بشؤونها الداخلية، إضافة إلى معاناة الأردن من أزمات اقتصادية خانقة، عدا عن أزمته المائية القديمة المستمرة والمتفاقمة جراء السياسات والإجراءات الصهيونية.

ويؤكد الكتاب علاقة هذا الاتفاق بما يدور من حديث عن تقارب إسرائيلي- خليجي تحت المظلة الاقتصادية! قد يكون لهذا المشروع ومشاريع أخرى مستقبلية دور في تعزيزه، ومنها مشروع شبكة السكك الحديدية التي ستربط إسرائيل بالأردن، ومنه إلى العراق والخليج، إضافة إلى مشاريع تطوير الموانئ الإسرائيلية لتحويلها إلى بوابة للشرق عوضاً عن الدول المحيطة غير المستقرة، وبالتالي زيادة الحاجة للتعامل والشراكة مع إسرائيل على العالم العربي.

وأخيراً، يؤكد الكتاب على أن هذا الاتفاق ليس بمعزل عن خطة كيري ومشروع الإدارة الأمريكية لتحقيق الاستقرار في المنطقة من البوابة الاقتصادية، الأمر الذي سيقابله مزيد من تقويض قدرات الفلسطينيين في ظل كيان يعتمد اعتماداً كلياً على إسرائيل في جميع شؤونه.